نخبة دافوس أمام معضلة اللامساواة

ص21

نيران الاحتجاجات تصل إلى النفط العراقي

ص11

براين هوك يصلح سلوك إيران بالعقوبات

ص13

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2020/01/21

26 جمادى الأولى 1441

السنة 42 العدد 11593

Tuesday 21/01/2020

42nd Year, Issue 11593

الحرب الليبية – الفصل الثالث: إنهاء سيطرة الإسلاميين على المال العام

السراج يستشعر نهاية دعم المجتمع الدولي لانفراد حكومته بتوزيع الثروة

طرابلس – مهدت الانتصارات العسكرية التي حققها الجيش الليبي في طرابلس وسرت لفتح معركة اقتصادية ستنهي قريبا سيطرة الإسلاميين وميليشياتهم على المال العام.

ويقول مراقبون إن الحرب الليبية دخلت طورها الثالث المتمثل في الجانب الاقتصادي بالتوازي مع الطورين العسكري والسياسي وهو الطور الأصعب بالنسبة للإسلاميين الذين هيمنوا على مدى تسع سنوات على موارد ليبيا التي استغلوها لدعم الميليشيات وشراء الذمم والولاءات لتثبيت انقلابهم على السلطة في 2014.

وسارع قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر إلى الضغط على حكومة الوفاق قبل ساعات من مؤتمر برلين بعد أن سمح للقبائل الليبية المتضررة من عزلها المالي والجغرافي عن "عطايا" حكومة الوفاق، باحتلال حقول النفط ومرافئ التصدير سلميا.

ويعكس صمت المجتمع الدولي اصطفافا دوليا صامتا لصالح الجيش وهو ما سيشكل ضغطا على حكومة الوفاق ومن خلفها الإسلاميون في المفاوضات الاقتصادية المرتقبة.

ويشكل هذا الصمت تطورا في موقفه الذي كان حتى وقت قريب يرفض فتح مفاوضات جدية تنهي عبث الإسلاميين بأموال الليبيين الذين انتهى بهم الأمر لإنفاقها على مرتزقة سوريين لقتال أبناء البلد.

> مؤسسة النفط متهمة بالخروج عن الحياد بعد خفضها لإمدادات الشرق من الكيروسين

وتوحي تصريحات أدلى بها رئيس حكومة الوفاق فايز السراج بانتهاء عهد الأموال السائبة وبداية مرحلة جديدة توزع فيها الثروة بشكل عادل على كل الأقاليم الليبية.

ويسيطر الجيش الليبي منذ سبتمبر 2016 على الموانئ النفطية وفي فبراير الماضي سيطر على حقلي الشرارة والفيل جنوب البلاد، لكن ذلك لم يمنع إجباره على ممارسة دور شرطي النفط ورفض كل ضغوطه لإنهاء سيطرة الإسلاميين على البنك المركزي حيث سبق أن أغلق موانئ التصدير في صيف 2018 وطالب بإقالة رئيس مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير قبل أن تضغط أطراف دولية في مقدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة لإثنائه عن الخطوة.

ويثير صمت المجتمع الدولي هذه المرة قلق السراج الذي طالب، الاثنين، بالضغط على القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

وقال فايز السراج إن ليبيا ستواجه وضعا كارثيا إذا لم تضغط القوى الأجنبية على خليفة حفتر لإنهاء حصاره لحقول النفط الذي أدى إلى وقف إنتاج الخام تقريبا.

وقال السراج لرويترز إنه يرفض مطالب حفتر بربط إعادة فتح الموانئ بإعادة توزيع إيرادات النفط على الليبيين، مشيرا إلى أن الدخل في النهاية يعود بالفائدة على البلد بأكمله.

وأضاف، خلال المقابلة التي جرت في برلين، أن هذا الوضع سيكون كارثيا في حالة استمراره. وردا على سؤال عما إذا كان يرغب في أن تضغط الدول الأجنبية على حفتر حتى ينهي حصاره للموانئ النفطية، قال "على أمل أن الأطراف الدولية الخارجية تعرف عمق المشكلة... بعض الأطراف الخارجية وعدت بأن تتابع الملف".

وأعلن وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، الأحد، استعداد كل من حفتر والسراج، لحل مشكلة النفط.

وقال الوزير "أنا والمستشارة الألمانية، (أنجيلا ميركل)، خلال المباحثات مع الجنرال خليفة حفتر، ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فايز السراج، بحثنا قضايا تتعلق بالقطاع النفطي، أكد الجانبان استعدادهما لإيجاد حل لهذه القضية".

وأشار الوزير إلى أن هذا الملف سيبقى على طاولة المفاوضات، وسيتم بحث هذه القضية في الأيام والأسابيع القادمة.

وتتمتع حكومة الوفاق بمزايا اقتصادية لإضعاف خصومها، فالحقول والموانئ النفطية التي يحرسها الجيش تذهب عائداتها للمصرف المركزي ومؤسسة النفط التي اتهمت بالخروج عن الحياد بعد خفضها لإمدادات الشرق من الكيروسين.

وفي أواخر أبريل، فرض المصرف المركزي في طرابلس قيودا على إمكانية الوصول إلى أموال المصارف في شرق البلاد، متحدثا عن "تجاوزات" في معاملات المؤسسات المالية المعنية لتبرير التدبير الذي اتخذه. وأدان البنك المركزي الموازي في الشرق "الإجراءات التعسفية" و"التوزيع غير العادل" للرواتب معتبرا أنها "حرب جهوية المقصود بها مصارف بنغازي"، كبرى مدن الشرق.

وقال مركز التحاليل في مجموعة الأزمات الدولية حينئذ "إذا شدد المصرف المركزي الليبي في طرابلس تدابيره، فذلك قد يعرّض للخطر قدرة سلطات الشرق على دفع رواتب الموظفين وقوات حفتر".

وأضاف التقرير أن ذلك "قد يدفع حفتر إلى وقف الصادرات النفطية من المناطق التي يسيطر عليها، ما قد يثير حربا اقتصادية".

انتهى زمن العطايا

الحريري يرفض حضور اجتماع أمني مع عون: مشكلتنا سياسية

بيروت – رفض رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري المشاركة في اجتماع أمني ترأسه رئيس الجمهورية ميشال عون مع قادة الأجهزة الأمنية الاثنين.

وقالت أوساط مقربة من الحريري إنه رفض الحضور إلى الاجتماع بسبب قناعته أن الأزمة سياسية وليست أمنية.

وقال الحريري إن لبنان بحاجة إلى "حكومة جديدة على وجه السرعة توقف مسلسل الانهيار والتداعيات الاقتصادية والأمنية".

وذكرت مصادر لبنانية مراقبة أن اللقاء الأمني الذي عقده عون، الاثنين، وضع خططا عاجلة لمواجهة موجات العنف التي طرأت على الحراك الشعبي في الأيام الأخيرة، وأن أجهزة الأمن اللبنانية قدمت تقارير حساسة عن خطط لتفخيخ الحراك السلمي وتحويله إلى عملية تخريب منظمة تستهدف قوى الأمن كما تستهدف وجاهة استمرار الحراك المدني نفسه.

غير أن هذه المصادر كشفت أن ما حصل في الأيام الأخيرة ليس خافيا، وأن العناصر التي هاجمت مصرف لبنان، كما بقية فروع المصارف في شارع الحمرا في بيروت، كانت تتحرك وفق توجيهات واضحة من قبل حزب الله، وأن إفصاح هذه العناصر عن هويتها وولاءاتها كان مطلوبا لإرسال رسائل إلى الداخل كما إلى الخارج، وتحضير رأي عام هدفه التركيز على تحميل مسؤولية الأزمة المالية لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وذكرت المصادر نفسها أن هناك توجها لدى حزب الله للتخلص من مدير عام قوى الأمن الداخلي عماد عثمان وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فيما قالت مصادر أخرى إن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل يدفع باتجاه تغيير قائد الجيش جوزيف عون بسبب ما يشكله من خطر محتمل على طموحاته الرئاسية.

وأضافت أن حرص باسيل على امتلاك الثلث المعطل في الحكومة المقبلة هدفه القدرة على اتخاذ قرارات بهذا المستوى.

وكان المنسق العام للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش قد دافع عن رياض سلامة بما اعتبر موقفا أمميا يضاف إلى الموقف الأميركي الداعم لحاكم مصرف لبنان، لاسيما بسبب احترامه للرقابة الأميركية لمنع حزب الله من استخدام الشبكة المصرفية اللبنانية في عمليات تمويله. بالمقابل كان سعد الحريري رئيس الحكومة المستقيل، الذي حذر من الضغوط الميدانية على قوى الأمن جراء ارتفاع نسب العنف، قد أعلن موقفا منذ أيام يحذر من المساس باللواء العثمان المقرب من تيار المستقبل.

وكشفت أوساط سياسية لبنانية عن توجه يدرسه رئيس الحكومة المكلف حسان دياب لتوسيع حكومته العتيدة إلى 20 وزيرا بدل صيغة الـ18 وزيرا التي يتمسك بها.

وأضافت المصادر أن حزب الله تدخل بشكل مكثف لدى حلفائه من أجل حلحلة العقد التي منعت ولادة الحكومة في الساعات الأخيرة.

ونوهت هذه الأوساط إلى أن المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله، حسين الخليل، قد التقى في الأيام الأخيرة بكل من باسيل وزعيم تيار المردة الوزير الأسبق سليمان فرنجية في سعي لإيجاد صيغة يتوزع من خلالها التمثيل المسيحي في الحكومة.

وقالت أنباء أخرى إن المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب نبيه بري، علي حسن خليل، قد التقى الرئيس المكلف، وتحدثت أنباء أخرى عن عشاء عمل جمعه وفرنجية مع الرئيس المكلف بغية إقناع الأخير بالمشاركة في الحكومة بعد قيامه بإبلاغ الثنائي الشيعي بأن تياره (المردة) لن يشارك في الحكومة، مع تأكيده أن نواب كتلته البرلمانية سيمنحون هذه الحكومة الثقة.

وكان فرنجية قد أعلن عن عقد مؤتمر صحافي السبت الماضي للإفصاح عن موقفه، إلا أن تدخل بري ومسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله، وفيق صفا، أقنع فرنجية بتأجيل المؤتمر إلى الثلاثاء.

غير أن مصادر فرنجية أكدت أن مسألة الخلاف لا تتمحور حول مطلب "المردة" بالمشاركة في الحكومة بوزيرين بدل وزير واحد، بل إن القضية تتعلق بمنع باسيل والتيار الوطني الحر من الحصول على الثلث المعطل داخل الحكومة المقبلة.

ويرجح مراقبون أن موقف فرنجية ليس معزولا وأنه مدعوم من قبل حزب الله وحركة أمل، ويأتي متواكبا مع موقف مستجد للحزب القومي الاجتماعي (المتحالف مع الثنائية الشيعية) في المطالبة بتمثيل مسيحي ينزع من باسيل احتكار تعيين الوزراء المسيحيين.

ترشيح محمد علاوي لرئاسة الحكومة العراقية لامتصاص غضب المتظاهرين

بغداد – كثفت القوى السياسية العراقية اجتماعاتها لاختيار رئيس وزراء جديد، خلفا للمستقيل عادل عبدالمهدي، بالتزامن مع تصعيد المحتجين في 11 محافظة لحراكهم، ردا على التسويف والمماطلة من قبل أحزاب السلطة.

ومنذ صباح الاثنين، استقبل قصر السلام، وهو إقامة مقر رئيس الجمهورية برهم صالح، ضيوفا سياسيين يتقدمهم هادي العامري زعيم تحالف الفتح المقرب من إيران، ووليد الكريماوي المسؤول السياسي البارز في التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، للاتفاق على رئيس الوزراء الجديد، بعد فشل خطة إعادة تكليف عبدالمهدي نفسه بتشكيل الحكومة الجديدة.

وعلمت "العرب" أن اجتماعات قصر السلام دارت حول خمسة أسماء، يمكن أن يكلف أي منها بتشكيل الحكومة الجديدة، وهي وزير الاتصالات الأسبق محمد علاوي، ووزير المالية الأسبق علي علاوي، ومستشار رئيس الجمهورية علي الشكري، ورئيس الوزراء السابق حيدر العبادي ورئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي.

المرشحون لرئاسة الحكومة

- علي علاوي
- محمد علاوي
- علي الشكري
- مصطفى الكاظمي
- حيدر العبادي

ووفقا لمصادر مطلعة على كواليس المفاوضات، فإن محمد علاوي هو أقرب المرشحين لنيل تكليف رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة الجديدة.

وحتى إرسال الصحيفة إلى الطبع لم يعرف الاسم الذي سيتم اختياره في وقت توجه برهم صالح إلى سويسرا للمشاركة في منتدى دافوس الذي سيعقد اليوم الثلاثاء.

وقالت مصادر سياسية إن القوى السياسية كثفت حراكها التفاوضي، الاثنين، للوصول إلى مرشح جديد، بعدما صعد المتظاهرون من حراكهم في 11 محافظة عراقية، احتجاجا على تسويف أحزاب السلطة، ومحاولاتها المستمرة للالتفاف على مطالب الشارع ومماطلتها.

وأمهلت مدينة الناصرية الأحزاب السياسية أسبوعا لاختيار رئيس وزراء جديد، خلفا لعبدالمهدي الذي أسقطه المتظاهرون، لكن المهلة انتهت منتصف ليل الأحد من دون تطورات.

وبمجرد انتهاء المهلة، صعدت الناصرية من لهجتها الاحتجاجية، محذرة من أنها قد تعلن نفسها عاصمة سياسية مؤقتة للبلاد وتشكل حكومة جديدة، تعلن بطلان شرعية السلطة في بغداد.

ونصب متظاهرو الناصرية سرادقات كبيرة على طريق دولي يربط بغداد بمدن جنوب العراق، وفرشوها بالسجاد الإيراني الفاخر، إيذانا بإقامة طويلة.

ولم تجد السلطات المحلية في الناصرية بدا من مجاراة المحتجين، وإن بشكل مؤقت، بعدما اختبرت كيف يوفر القمع دوافع جديدة للتظاهرات كي تصبح أقوى وأكثر شراسة.

ولقيت دعوة الناصرية استجابة واسعة من سكان البصرة والديوانية والسماوة والعمارة والنجف وكربلاء وبابل وواسط وديالى، فضلا عن بغداد، التي حاول المتظاهرون فيها إغلاق طرق رئيسية للتأثير على الحركة العامة، لكن السلطات تصدت لهم بعنف مفرط.

وأبلغت مصادر طبية عن سقوط متظاهر واحد على الأقل في بغداد، وجرح 30 آخرين، الاثنين، فيما قتل صحافي قرب ساحة الطيران، خلال تغطيته الاحتجاجات.

وقالت مصادر أمنية إن مكتب رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي أصدر أوامر صارمة للقوات الأمنية في بغداد بالتعامل كيفما تشاء لمنع إغلاق أي طريق حيوي، فيما تلقت القوات المسؤولة عن أمن البصرة تعليمات مماثلة تتعلق بالطرق المؤدية إلى المنشآت النفطية، التي حاول المتظاهرون قطعها.

وبرغم إجراءات القمع القاتلة التي مارستها القوات الأمنية، نجح المتظاهرون في إغلاق طريق حيوي شرق بغداد مساء الاثنين، ما تسبب في شلل مروري طال مناطق عدة.

وقال نشطاء إن محاولات إغلاق الطرق الحيوية في بغداد والمحافظات ستستمر إلى حين اكتمال تشكيل الحكومة الجديدة، التي يشترط المتظاهرون أن يرأسها شخص يحظى بموافقتهم.

أخبار ص3

المأزق السياسي يدفع احتجاجات العراق نحو منزلق العنف

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1